حل الكنيست وإعادة رسم التوازنات السياسية في إسرائيل

مركز الأبحاث الفلسطيني
2026

تقدير موقف

مركز الأبحاث الفلسطيني هو مؤسسة بحثية استراتيجية تهدف إلى تقديم دراسات نوعية وتحليلات معمقة لدعم مصالح الشعب الفلسطيني وتعزيز الوعي العالمي بالقضية.

يسعى المركز إلى تمكين صناع السياسات والإعلاميين والأوساط الأكاديمية من خلال رؤى مستشرفة للمستقبل وتوصيات عملية, مع الجمع بين الأداء الأكاديمي والتأثير الميداني، ليكون صوتًا علميًا موثوقًا وواجهة فكرية مرموقة على المستويين الإقليمي والدولي.

INFO@PRC.PS
02-2966228
0597777008
00970597777008
فلسطين| رام الله-المصيون
شارع أحمد الشقيري - عمارة باديكو هاوس- الطابق الثامن

صوّت الكنيست الإسرائيلي، يوم الأربعاء 20 مايو/ أيار 2026، بأغلبية واسعة في القراءة التمهيدية على مشروع قانون يقضي بحلّ الكنيست المكوّن من 120 عضوًا، ضمن المسار الدستوري المؤدي إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة قبل الموعد القانوني المحدد في 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2026[1]. وقد حاز المشروع تأييد نحو 110 أعضاء، دون تسجيل أي أصوات معارضة أو امتناع عن التصويت، بما عكس توافقًا سياسيًا واسعًا بين الائتلاف الحاكم والمعارضة على المضي في إجراءات إنهاء الدورة البرلمانية الحالية، رغم التباينات العميقة بينهما بشأن إدارة المرحلة المقبلة.

يعكس هذا التصويت تصاعد الأزمة السياسية داخل الائتلاف الحاكم بقيادة بنيامين نتنياهو، في ظل الخلافات المتفاقمة حول قانون تجنيد الحريديم ومستقبل التحالفات داخل معسكر اليمين، إلى جانب تزايد الضغوط المرتبطة بالحرب وتداعياتها السياسية والأمنية. ورغم أن تمرير مشروع القانون بالقراءة التمهيدية لا يعني بالضرورة سقوط الحكومة بشكل فوري، فإنه يكشف دخول المشهد السياسي الإسرائيلي مرحلة إعادة رسم التوازنات الحزبية والاستعداد المبكر للانتخابات المقبلة، في ظل احتدام التنافس بين الأحزاب الإسرائيلية على إعادة ترتيب التحالفات وتحديد موازين القوى خلال المرحلة القادمة. كما يعكس توافق الائتلاف والمعارضة على تمرير مشروع الحل إدراكًا متزايدًا لدى مختلف القوى السياسية بأن الصراع لم يعد مرتبطًا فقط ببقاء الحكومة أو سقوطها، بل بإدارة المرحلة الانتخابية المقبلة وتحديد شكل التوازنات السياسية في إسرائيل.

حل الكنيست

جاءت مبادرة طرح مشروع قانون حل الكنيست من عضو الكنيست عن حزب الليكود أوفير كاتس، في خطوة هدفت إلى إبقاء الائتلاف الحاكم ممسكًا بمسار حلّ الكنيست وتوقيت الانتخابات المقبلة، بدل ترك المبادرة بيد المعارضة أو الأحزاب الدينية الحليفة[2]. ورغم توصيف حل الكنيست وعقد انتخابات مبكرة، فإن الفارق الزمني بين الموعد المقترح والموعد القانوني الأصلي يبقى محدودًا نسبيًا، ما يشير إلى أن دوافع الحل تتجاوز الاعتبارات الإجرائية نحو حسابات سياسية وانتخابية أوسع.

ويستند حلّ الكنيست إلى البند (34) من قانون أساس: الكنيست، الذي ينص على أن حلّ البرلمان قبل انتهاء ولايته لا يتم إلا من خلال قانون خاص يحدد كذلك موعد الانتخابات المبكرة. ويُستخدم هذا المسار عادة في حالات تفكك الائتلاف الحكومي أو فقدانه القدرة على الحفاظ على أغلبية مستقرة داخل الكنيست. وفي المقابل، ينص قانون أساس: الحكومة على حالات يُحلّ فيها الكنيست تلقائيًا دون الحاجة إلى قانون جديد، مثل فشل الحكومة في تمرير الموازنة العامة أو نجاح المعارضة في تمرير تصويت بحجب الثقة بأغلبية 61 عضوًا[3].

وفي هذا السياق، حاول الائتلاف الحاكم تقديم مشروع الحل بوصفه خطوة منظمة لا تعكس انهيارًا سياسيًا كاملاً، وفي هذا السياق، حاول الائتلاف الحاكم تقديم مشروع حلّ الكنيست بوصفه خطوة سياسية منظمة لا تعكس انهيارًا كاملًا للحكومة، إذ أكد رئيس الائتلاف كاتس أن الحكومة نجحت خلال ولايتها في إقرار الموازنة العامة تسع مرات، إلى جانب سنّ 520 قانونًا، مشددًا على استمرار قدرة الائتلاف على إدارة المرحلة السياسية

رغم التوترات المرتبطة بقانون التجنيد. وقد صرّح كاتس بأن "الائتلاف أنهى أيامه"، معتبرًا أن المعارضة دفعت الحكومة خلال المرحلة الماضية إلى توسيع ائتلافها السياسي[4].

وفيما يتعلق بأزمة قانون التجنيد، أوضح كاتس أن الحكومة تعمل على طرح مشروع قانون "تم التوصل إليه عبر الحوار ويستجيب لاحتياجات الجيش الإسرائيلي"، مضيفًا أن القانون المقترح "سيؤدي فعليًا إلى التجنيد"، مع الحفاظ على "قيمة دراسة التوراة"، بحسب تعبيره، من خلال التمييز بين من يدرسون ومن لا يدرسون.

الائتلاف الحاكم وتبني خيار الحل

جاء التصويت على حل الكنيست في ظل أزمة سياسية متصاعدة داخل الائتلاف الحاكم، خصوصًا على خلفية الخلافات المتعلقة بقانون تجنيد الحريديم، الذي تحول إلى أحد أكثر الملفات حساسية داخل الحكومة الإسرائيلية. وقد حاول نتنياهو إدارة هذه الأزمة عبر طرح مشروع قانون يوازن بين مطالب المؤسسة العسكرية والأحزاب الدينية، إلا أن استمرار الخلافات دفع الائتلاف إلى تبني خيار حلّ الكنيست بصورة استباقية، بهدف منع تفكك الحكومة بصورة غير منظمة.

ولا يمكن فصل هذا التوجه عن الحسابات السياسية المرتبطة بإعادة ترتيب معسكر اليمين قبيل الانتخابات، في ظل مخاوف متزايدة داخل الليكود من عدم قدرة بعض الأحزاب الدينية واليمينية الصغيرة على تجاوز نسبة الحسم، الأمر الذي قد يؤدي إلى هدر أصوات مؤثرة داخل معسكر نتنياهو. ولذلك، تحرك نتنياهو خلال الأسابيع الأخيرة لإعادة تنظيم التحالف الانتخابي ومحاولة توحيد بعض مكونات اليمين، خاصة بين حزب "الصهيونية الدينية" بقيادة بتسلئيل سموتريتش وحزب إيتمار بن غفير، بهدف الحد من تشتت الأصوات داخل المعسكر اليميني[5].

كما يسعى الليكود من خلال تبني مشروع حلّ الكنيست إلى الحفاظ على السيطرة على توقيت الانتخابات وشروطها السياسية، بما يمنح نتنياهو هامشًا أوسع لإدارة المرحلة المقبلة وفق حساباته الداخلية والخارجية. فنتنياهو يدرك أن الذهاب إلى الانتخابات في توقيت تفرضه المعارضة أو الأحزاب الدينية قد يضعف قدرته على المناورة السياسية، خصوصًا في ظل استمرار الحرب وتزايد الضغوط المرتبطة بالملفات الأمنية والاقتصادية والقضائية.

وفي الوقت نفسه، يسعى نتنياهو إلى استثمار الفترة المقبلة لتحقيق إنجازات سياسية وأمنية تعزز موقعه الانتخابي، سواء من خلال التوصل إلى تسوية مع الأحزاب الدينية بشأن قانون التجنيد، أو عبر تحقيق مكاسب مرتبطة بالحرب والتطبيع الإقليمي، بما يساعده على خوض الانتخابات من موقع أكثر قوة داخل المشهد السياسي الإسرائيلي.

المعارضة واستثمار أزمة الائتلاف

تنظر المعارضة الإسرائيلية إلى التصويت لصالح حلّ الكنيست باعتباره مؤشرًا على تفاقم أزمة ائتلاف نتنياهو الحاكم وتراجع قدرته على الحفاظ على تماسكه الداخلي. ومنذ اندلاع الحرب على غزة في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، حاولت المعارضة استثمار الاحتجاجات الشعبية والضغوط السياسية لإسقاط الحكومة، عبر تقديم مذكرات حجب الثقة وتكثيف الهجوم السياسي على نتنياهو، متهمة إياه بالفشل في إدارة الحرب وتعطيل صفقات تبادل المحتجزين وتغليب مصالحه السياسية والشخصية على إدارة الأزمة.

وفي هذا السياق، عملت أحزاب المعارضة على تنسيق جهودها لإسقاط الائتلاف الحاكم، حيث أعلن زعيم المعارضة يائير لابيد، إلى جانب أفيغدور ليبرمان وجدعون ساعر، التوصل إلى تفاهمات سياسية تهدف إلى توحيد الجهود ضد حكومة نتنياهو في مايو/ أيار 2024[6]. ورغم ذلك، لم تتمكن المعارضة حتى الآن من إحداث تحول جوهري في المشهد السياسي الإسرائيلي، إذ نجح نتنياهو في احتواء الأزمات المتلاحقة داخل ائتلافه عبر إعادة ترتيب تحالفاته وإدارة التناقضات بين مكونات اليمين والأحزاب الدينية. كما استفاد من حالة الانقسام داخل المعارضة وغياب بديل سياسي قادر على حسم المشهد الانتخابي أو تشكيل كتلة منافسة مستقرة.

وفي المقابل، ترى المعارضة أن التوجه نحو حلّ الكنيست يمنحها مساحة أوسع لإعادة تنشيط حملتها الانتخابية ومحاولة استثمار حالة الاستنزاف السياسي التي تواجهها الحكومة، خاصة في ظل استمرار الجدل الداخلي حول الحرب، وأزمة التجنيد، والتوتر المتصاعد بين مؤسسات الدولة والتيارات السياسية المختلفة داخل إسرائيل.

حل الكنيست والصراع على توقيت الانتخابات وشروطها

رغم الأزمة السياسية المتصاعدة واحتمالات حل الكنيست والتوجه إلى انتخابات مبكرة، ما يزال حزب الليكود بقيادة بنيامين نتنياهو يتصدر استطلاعات الرأي الإسرائيلية، بما يعكس استمرار تماسك قاعدته الانتخابية وقدرته على الحفاظ على موقعه بوصفه القوة الرئيسية داخل معسكر اليمين. ووفق استطلاع هيئة البث الإسرائيلية "كان 11"، ارتفع تمثيل الليكود إلى 27 مقعدًا، مقابل تراجع قائمة "بياحد" معًا بقيادة نفتالي بينيت ويائير لابيد إلى 23 مقعدًا، دون حدوث تغير جوهري في خريطة المعسكرات السياسية أو في ميزان القوة بين اليمين والمعارضة[7].

إلا أن هذا التقدم لا يضمن لنتنياهو حسم الانتخابات المقبلة بسهولة، في ظل التراجع المتوقع لبعض حلفائه "الائتلاف"، وعلى رأسهم حزب "الصهيونية الدينية"، الذي تشير تقديرات إلى إمكانية عدم تجاوزه نسبة الحسم أو فقدانه جزءًا مهمًا من قوته البرلمانية. ولذلك، يسعى نتنياهو إلى إدارة توقيت الانتخابات بطريقة تقلل من خسائر معسكره وتمنع تشتت الأصوات اليمينية.

كما يواجه نتنياهو مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر على حساباته السياسية. فعلى المستوى الداخلي، ما يزال بحاجة إلى التوصل إلى تسوية مع الأحزاب الدينية بشأن قانون التجنيد، بما يحافظ على تماسك ائتلافه السياسي. أما خارجيًا، فيسعى إلى تحقيق إنجازات سياسية وأمنية تعزز موقعه قبيل أي انتخابات محتملة، سواء عبر إنهاء الحرب بصورة تخدم الرواية الإسرائيلية أو عبر توسيع مسار التطبيع الإقليمي. وفي ضوء ذلك، يبدو أن نتنياهو يتعامل مع مسار حلّ الكنيست بوصفه أداة لإدارة الأزمة وإعادة تنظيم المشهد السياسي أكثر من كونه تعبيرًا عن انهيار فعلي للحكومة.

وفي هذا السياق، قدرت محللة الشؤون الحزبية في صحيفة "معاريف" العبرية، آنا بيرسكي، أن تصويت الكنيست بالقراءة التمهيدية لصالح مشروع حلّه لا يعني سقوط الحكومة الإسرائيلية بصورة فورية، إذ ما يزال المشروع بحاجة إلى المرور بثلاث قراءات إضافية قبل دخوله حيّز التنفيذ، ما يُبقي المجال مفتوحًا أمام المناورات السياسية ومحاولات احتواء الأزمة داخل الائتلاف الحاكم، رغم تعقّد التراجع عن مسار الحل بعد التصويت الأخير[8]. كما أشارت إلى أن مبادرة الائتلاف نفسه إلى طرح مشروع الحل تعكس سعي الليكود إلى الحفاظ على السيطرة على توقيت الانتخابات وإدارة المرحلة الانتقالية سياسيًا، بدل ترك زمام المبادرة بيد المعارضة أو الأحزاب الحريدية.

خلاصة

يرتبط مسار حلّ الكنيست بصورة أساسية بالخلافات المتصاعدة حول قانون تجنيد الحريديم ومستقبل العلاقة بين الليكود والأحزاب الدينية، خاصة حزب "يهدوت هتوراه"، الذي بات يشكل أحد أبرز مصادر الضغط داخل الائتلاف الحاكم. ومع ذلك، فإن الأزمة الحالية لا تبدو كافية حتى الآن لإسقاط حكومة بنيامين نتنياهو بصورة مباشرة، بقدر ما تعكس انتقال النظام السياسي الإسرائيلي إلى مرحلة إعادة ترتيب التوازنات الحزبية والاستعداد للانتخابات المقبلة. في المقابل، تسعى المعارضة إلى استثمار حالة التصدع داخل الائتلاف لتعزيز حضورها السياسي والانتخابي.

---

[1] Reuters, (May 20, 2026). Israel takes step toward snap election as Knesset votes to dissolve, https://2u.pw/aE7zGz

[2] هيئة البث الإسرائيلي- مكان. (20 مايو/ أيار 2026). المصادقة بالقراءة التمهيدية على حل الكنيست، https://2u.pw/qpreex

[3] المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، قانون حل الكنيست، موسوعة المصطلحات، https://2u.pw/D6QjIs

[4] وقع الكنيست، (20 أيار/ مايو 2026). لهيئة العامة للكنيست تصوت بالقراءة التمهيدية على اقتراح قانون حل الكنيست وإجراء انتخابات جديدة، https://2u.pw/NWtb9A

[5] موقع 24 news ا، (12 مايو/ أيار 2026). الليكود يدرس طرح قانون لحل الكنيست في حال تقدير نتنياهو اقتراب انتخابات مبكرة، https://2u.pw/DZuva2

[6] قناة العربية، (29 أيار/ مايو 2024). المعارضة في إسرائيل تتفق على خطة لاستبدال حكومة نتنياهو، https://2u.pw/5dULln

[7] موقع عرب 48، (20 أيار/ مايو 2026). استطلاعان: الليكود يتقدم ومعسكر نتنياهو يبقى بعيدًا عن الحسم، https://2u.pw/6fLqha

[8] وكاله معًا الإخبارية، (21 مايو/ أيار 2026). تصويت حل الكنيست.. المعارضة تراه بداية نهاية حكومة نتنياهو، https://2u.pw/U8hmsy